يجهلون تركيبها الحقيقي » (المصدر نفسه) .

ويبدو ، من ناحية ثانية ، انه ليس هناك تشجيع من جانب قادة جهاز الامن ، للنقد والرقابة العامة على هذا الجهاز ، وقد كان الراي العام وأوساط عديدة على استعداد للتسليم بهذا الامر ، وقبلوا بالافتراض ان جهاز الامن مفيد ونزيه ومليء بالتوفير . لقد ساد هذا الافتراض بين الجمهور بسبب المديح الذي يكيله رؤساء جهاز الامن لانفسهم » (تيدي برويس — دافار ، ٧٥/٤/٢٤) . « ان هذا الوضع بحد ذاته — ميزانية ضخمة مع رقابة عامة ضعيفة — لم يكن سليما . وعندما اضيف اليه اعتراض رؤساء جهاز الامن على الاصغاء ولو لقليل من النقد ، لم يكن الانحطاط داخله مستبعدا » (المصدر نفسه) .

ويبدو ايضا ان ظاهرة انتقال عدد من كبار الموظفين والضباط من الخدمة العامة والجيش الى قطاع العمل الخاص ، وانضمامهم الى شركات مرتبطة بأعمال مع دوائر في الحكومة او في جهاز الامن ، كانوا ينتمون اليها في الماضي ، قد ساعدت على انتشار حوادث الفساد داخل جهاز الامن . « ان الضابط الذي يرئس قسم شراء المعدات في احد اسلحة الجيش ، وينضم بعد تسريحه من الجيش بأشهر معدودة الى شركة وكيلة لبيع الاسلحة ، يمكن ان يحضر معه ليس خبرة مهنية فقط ، وانما علاقات خاصة ومعلومات ، يمكن بواسطتها فتح ابواب مغلقة أمام آخرين » (ناتان ريبون — هآرتس ، ٧٥/٤/٣٠) . ويظهر انه على الرغم من ان اسرائيل سنت في عام ١٩٦٩ قانون الخدمة العامة ، الذي عين فترة سنتين بين ترك الخدمة العامة والانضمام الى القطاع الخاص ، فان هذا القانون لا يطبق بشكل صحيح ، وهو مليء بالثغرات (المصدر نفسه) .

تعيين مراقب جديد في وزارة الدفاع

ادى اكتشاف حوادث الرشوة والفساد في جهاز الامن الى اثارة المسؤولين عن هذا الجهاز وخاصة وزير الدفاع بيرس الذي وعد « باقتلاع جميع الاعشاب الضارة » منه ومعالجة مثل هذه الحوادث « بيد من حديد » (هآرتس ، ٧٥/٤/٢٤) . وقرر بيريس اتخاذ عدة اجراءات لاكتشاف حوادث الفساد ومنعها ، منها تعيين مراقب جديد داخل جهاز الامن ، يكون ذا خبرة بما يحدث داخل الجيش ، خاصة فيما يتعلق بالمشتريات وبالمواضيع المالية الاخرى . وقد عرض بيريس هذا المنصب على عدة اشخاص منهم حاييم لاسكوف رئيس الاركان السابق ، والعميد (احتياط) يسرائيل طال ، والعميد رفائيل فاردي ، الا انهم رفضوا ذلك (دافار ، ٧٥/٤/٢٥) . وفي النهاية وافق شمعون افيدان من رؤساء كتلة مبام وقائد لواء جفعاتي في حرب ١٩٤٨ على تولي هذا المنصب . وسيعمل معه في هيئة الرقابة البروفيسور هانس كلينغهوفر كمستشار قانوني ، والدكتور ارثور بيرغمان مدير عام بنك الملاحة كمستشار للمواضيع الاقتصادية والمالية . كذلك ستوضع وحدة الرقابة المالية في الجيش ووزارة الدفاع تحت تصرف هيئة الرقابة الجديدة، بعد تعزيزها بمزيد من العاملين (معاريف، ٧٥/٥/٨) .

كذلك دعا وزير الدفاع بعض الخبراء في الشؤون الاقتصادية والقانونية الى التطوع للعمل في لجان المناقصات المختلفة التي ستقيمها وزارة الدفاع والجيش . ويقوم العميد ثاني شمعون تسلئير رئيس شعبة التنظيم في وزارة الدفاع بتنظيم حركة التطوع هذه (المصدر نفسه) .

ودعا معلقون عديدون الى ازالة حاجز الرقابة والسرية عن جهاز الامن ، خاصة فيما يتعلق بالامور المالية ، ومنح لجان الكنيست المختصة صلاحيات واجهزة ملائمة لمراقبة هذا الجهاز . فجهاز الامن لا يستطيع القضاء على شهوة الطمع التي انتشرت بين الجمهور . ولكنه يستطيع بالتأكيد الاهتمام بأن تكون المناقصات عادلة . كذلك عليه ان يهتم بتعليق اعمال التخطيط بالمناقصات ايضا، وبالزام الضباط بعدم الانضمام الى الشركات المرتبطة بأعمال مع الجيش ، بعد تسريحهم . يجب على وزارة الدفاع توسيع جهاز الرقابة الداخلية بواسطة تقوية الجانب المدني في الوزارة ، ومنح صلاحيات واسعة للمراقب المالي . والاهم من هذا كله : على جهاز الامن ان يخرج من موقع السرية ، وهو بمثابة موقع لاخفاء الاخطاء والمخالفات » (يوسف لابيد — معاريف ، ٧٥/٥/٢) .

الدعوة الى التشديد في عقوبة المخالفين

دعا الكثيرون من الاسرائيليين من وزراء واعضاء كنيست ومعلقين وكتاب الى التشديد في عقوبة